E

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

E/CN.4/Sub.2/2005/41
24 June 2005

ARABIC
Original: ENGLISH

المجلس الاقتصـــادي والاجتماعي

لجنة حقوق الإنسان

اللجنة الفرعية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان

الدورة السابعة والخمسون

البند ٦ من جدول الأعمال المؤقت

قضايا محددة تتعلق بحقوق الإنسان

التعاون التقني في ميدان حقوق الإنسان

ورقة عمل من إعداد غودموندور ألفريدسون وإبراهيم سلامة*

* تأخرت هذه الوثيقة بسبب احتياج واضعيها إلى التشاور والتنسيق بشأنها.

(A) GE.05-14649 280705 280705

موجز

طلبت اللجنة الفرعية في مقررها ١١٥/٢٠٠٤ إلى غودموندور ألفريدسون وإبراهيم سلامة القيام، دون أن تترتب على ذلك آثار مالية، بإعداد ورقة عمل عن تقييم مضمون وتنفيذ التعاون التقني في ميدان حقوق الإنسان لغرض البحث عن تحسينات يمكن الأخذ بها، وأن يقدما هذه الورقة إلى اللجنة الفرعية في دورتها السابعة والخمسين.

وعملاً بهذا المقرر، قام واضعا هذه الوثيقة، بغرض تشجيع النقاش والبحث عن تحسينات يمكن الأخذ بها، بدراسة مضمون وتنفيذ التعاون التقني في ميدان حقوق الإنسان. كما ربطا هذه القضايا بالمناقشات الجارية بشأن إصلاح آليات حقوق الإنسان التابعة للمنظمة وأساليب عملها. وتشمل القضايا المطروحة السياق المؤسسي داخل منظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك إدراج حقوق الإنسان في صلب الأنشطة الرئيسية فضلاً عن القيام بأنشطة ترتكز على الحقوق؛ والأساس الموضوعي للتعاون التقني في صكوك حقوق الإنسان التي اعتمدتها الأمم المتحدة وقبلتها الدول، بما في ذلك التعاون التقني من أجل إعمال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية؛ والتركيز على الحوار وتبادل التجارب الإيجابية، على سبيل المثال التجارب الناجحة للعديد من المؤسسات الوطنية؛ والملكية الوطنية بوصفها عنصراً حاسماً في تحقيق الاستدامة؛ والجوانب التقنية المتعلقة بتنفيذ التعاون التقني التي يذكر فيها على سبيل المثال الجهات الفاعلة الوطنية والدولية، والخبرة الفنية المحلية، والتقييمات المستقلة.

مقدمة

١- يتسم الترويج لحقوق الإنسان بأهمية حاسمة في نجاح إعمال حقوق الإنسان، وهو هدف مدرج في قائمة الأهداف الرئيسية للأمم المتحدة. ويشكل التعاون التقني أداة من الأدوات المتاحة للترويج لحقوق الإنسان. ويستحق مثل هذا التعاون اهتماماً مطرداً وتفكيراً خلاقاً يقومان على الدروس المستفادة من تجارب جميع أنحاء العالم. ويهدف واضعا ورقة العمل القصيرة هذه إلى تحديد وطرح بعض القضايا التي قد ترى اللجنة الفرعية أنها مثيرة للاهتمام وجديرة بالمناقشة وبالتالي تقوية إسهام التعاون التقني في الترويج لحقوق الإنسان.

٢- ويمكن لنقاش بشأن التعاون التقني أن يتطرق لعوامل تتصل بالنظر في الإصلاح الجاري لآليات حقوق الإنسان التابعة للمنظمة وأساليب عملها. ولن يحدث تغيير يذكر ما لم تُعالج المشاكل الحقيقية بطريقة شاملة وإبداعية. فمن غير المحتمل أن تؤدي إعادة الهيكلة المؤسسية وحدها إلى حل هذه المشاكل. وبالإضافة إلى تطورات إيجابية وطنية، يمكن لتحسين التعاون التقني أن يوفر منافذ هامة لمعالجة المشاكل وبالتالي دعم عملية الإصلاح.

٣- ويمكن تناول الكثير من القضايا المتعلقة بالتعاون التقني في ميدان حقوق الإنسان والنظر فيها بطرق ابتكارية ويمكن أن تشمل هذه القضايا (أ) السياق المؤسسي داخل منظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك إدراج حقوق الإنسان في صُلب الأنشطة الرئيسية فضلاً عن القيام بأنشطة ترتكز على الحقوق؛ و(ب) الأساس الموضوعي للتعاون التقني في صكوك حقوق الإنسان التي اعتمدتها الأمم المتحدة وقبلتها الدول، بما في ذلك التعاون التقني من أجل إعمال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية؛ و(ج) التركيز على الحوار وتبادل التجارب الإيجابية، على سبيل المثال التجارب الناجحة للعديد من المؤسسات الوطنية؛ و(د) السيطرة الوطنية على مجريات الأمور بوصفها عنصراً حاسماً في تحقيق الاستدامة؛ و(هـ) والجوانب التقنية المتعلقة بتنفيذ التعاون التقني، مثل الجهات الفاعلة الوطنية والدولية، والخبرة المحلية وعمليات التقييم المحلية. وجميع هذه الاعتبارات يمكن أن تسهم في الوقت ذاته في تحسين المناخ السياسي الدولي خارج أروقة منظومة الأمم المتحدة فيما يتعلق بإحراز تقدم في مجال حقوق الإنسان.

الترتيبات المؤسسية وإدماج حقوق الإنسان في الأنشطة الرئيسية

٤- يتعين على المرء أن يتفق مع الأمين العام على أن "كثيراً ما يصرف المجلس الاقتصادي والاجتماعي إلى هامش إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في العالم" (A/59/2005، الفقرة ١٦٥). وقد عانت هذه الهيئة الرئيسية المسؤولة عن التعاون الإنمائي من أزمة وجودية، ولم تتمكن من تناول التعاون التقني في ميدان حقوق الإنسان في خضم الحقائق الجديدة. وإذا تجسدت اقتراحات الأمين العام المتعلقة بهذا المجلس، فإن هذا يمكن أن يفتح آفاقاً جديدة للتعاون التقني في ميدان حقوق الإنسان. وفي الواقع، فإن رؤيته لمجلس اقتصادي واجتماعي جديد ترتكز على "الحاجة إلى استعراض اتجاهات التعاون الإنمائي الدولي، وتشجيع زيادة التماسك فيما بين الأنشطة الإنمائية لمختلف الجهات الفاعلة، وتعزيز الروابط بين الأعمال المعيارية والتشغيلية لمنظومة الأمم المتحدة. ولسد هذه الفجوة، ينبغي للمجلس الاقتصادي والاجتماعي أن يعمل بوصفه منتدى رفيع المستوى للتعاون الإنمائي" (المرجع نفسه، الفقرة ١٧٦).

٥- ويمكن أيضاً لتعزيز دور المجلس وجعله أكثر جدية أن يؤدي إلى زيادة إدماج حقوق الإنسان في منظومة الأمم المتحدة والمضي في تثبيت نهج الأنشطة التي ترتكز على الحقوق. وبفضل مبادرات الأمين العام ومفوضية

الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، يجرى بذل جهود لإدراج حقوق الإنسان على نحو منتظم في مجموعة واسعة من الأعمال التي تضطلع بها الأمم المتحدة. ومرة أخرى، وتحقيقاً لهذه الغاية، يشكل التعاون التقني أداة من الأدوات المتاحة لإنجاز هذه المهام.

المحتويات

٦- يجب أن يستند جوهر التعاون التقني إلى الصكوك الدولية لحقوق الإنسان، التي اعتمدتها الأمم المتحدة وقبلتها الدول. وفي ظل وجود المئات من الصكوك والعشرات من إجراءات الرصد التي يصدر عنها أيضاً فقه قانون متصل بالموضوع، ينبغي أن تتاح المعارف والخبرة التقنية بيسر للحكومات إذا رغبت في ذلك ومتى رغبت في ذلك. وتشكل مثل هذه المعارف شرطاً أساسياً لنجاح إعمال حقوق الإنسان على الصعيد الوطني. ويمكن أن تتعلق الخبرة بالاستعراض التقني للتشريعات، والتدريب في مجال حقوق الإنسان، وترجمة الصكوك والفقه القانوني، وتبادل التجارب الإيجابية، وما إلى ذلك.

٧- وفي الوقت الحالي يركز التعاون التقني إلى حد كبير على الحقوق المدنية والسياسية، وثمة أسباب وجيهة لهذا التركيز. وفي الوقت ذاته، وبالإشارة إلى عدم قابلية حقوق الإنسان للتجزئة وترابطها، تتوفر كل الأسباب لتوسيع نطاق أنشطة التعاون التقني على نحو فعال لتشمل الحقوق الاقتصادية والاجتماعية الثقافية بدرجة أكبر بكثير مما يجري القيام به حالياً. وينبغي للقضايا الرئيسية الأخرى، التي تستند إلى الصكوك الدولية، أن تشمل حقوق الإنسان بالنسبة للمرأة، وحقوق الإنسان والصحة الغذاء، وحقوق الأقليات والشعوب الأصلية، وحقوق العمال المهاجرين، وحقوق ملتمسي اللجوء واللاجئين. ولأغراض الوقاية، ينبغي التركيز بشكل خاص على أوجه القصور في مجال حقوق الإنسان التي يمكن أن تؤدي، الآن أو فيما بعد، إلى نشوب نزاعات عنيفة.

٨- وعدم قابلية جميع حقوق الإنسان للتجزئة وواجب معالجتها على قدم المساواة بطريقة منصفة وموضوعية، وفقاً لإعلان وبرنامج عمل فيينا، ليسا مسألة تفاصيل. وهما يمثلان قضية من القضايا التي يمكن أن تحدد مستقبل حركة من أكثر الحركات السياسية تأثيراً في التاريخ الحديث. وعلاوة على ذلك، إذا كان تمويل أنشطة حقوق الإنسان غير متوازن، فإن النهج الذي يتبعه المجتمع الدولي إزاء أنشطة حقوق الإنسان هو برمته لن يكون متوازناً أيضاً. ويمكن لهذا النوع من النُهُج الاستراتيجية أن يساعد في خفض مستوى الجدل والتسييس اللذين يحيطان بحقوق الإنسان. كما إن التدخلات الأجنبية التي لم يطلبها أحد ولا أساس لها في المجالات المفهوم أنها حساسة يمكن بالفعل أن تحدث أثراً معاكساً. وفي الوقت ذاته، فإن حقوق الإنسان تشكل مسألة مشروعة موضع اهتمام ومساءلة دوليين بقدر ما وافقت الدول على عدد من القواعد والمعايير في هذا الصدد. وينبغي أن تُعالج تلك الشواغل في نطاق اختصاصات كل من هيئات وآليات حقوق الإنسان المعنية، من خلال سائر مؤسسات ووكالات الأمم المتحدة التي أُدمجت فيها حقوق الإنسان، ومن خلال الحوار والتعاون.

٩- وبالإضافة إلى إدماج حقوق الإنسان في صلب الجهود المؤسسية، ينبغي أيضاً تيسير إدماج الأفكار في هذه الجهود. ففي كثير من الأحيان تكون المعايير والمبادئ التوجيهية الدولية المتعلقة بسيادة القانون، والديمقراطية، والحكم الرشيد، أموراً مناسبة للإدماج مع التعاون التقني في ميدان حقوق الإنسان.

١٠- وقد شهدت الأعوام القليلة الماضية تركيزاً متزايداً على العديد من المبادرات الإقليمية والعالمية، مثل الشراكة الجديدة من أجل أفريقيا (النيباد) وصندوق الديمقراطية المقترح، الذي يهدف إلى التعجيل بتعزيز الديمقراطية، والحكم الرشيد وحقوق الإنسان في بقاع مختلفة من العالم. وتشمل معايير حقوق الإنسان القائمة في مجال حقوق الإنسان، إذا ما حُللت تحليلاً سليماً، جميع مكونات عمليات الإصلاح السياسي. ومن الجدير بالتذكير بأن في عام ١٩٩٣ بالفعل، كان إعلان وبرنامج عمل فيينا واضحاً في ربط الديمقراطية بحقوق الإنسان بالإيصاء بما يلي:

"إعطاء الأولوية للعمل الوطني والدولي الرامي إلى تعزيز الديمقراطية والتنمية وحقوق الإنسان. وينبغي التشديد بوجه خاص على التدابير المتخذة للمساعدة على تقوية وبناء المؤسسات المتصلة بحقوق الإنسان، وتقوية المجتمع المدني التعددي وحماية الجماعات التي صُيرت ضعيفة. وفي هذا السياق، تعتبر المساعدة المقدمة بناء على طلب الحكومات لإجراء انتخابات حرة ونزيهة، بما في ذلك المساعدة في الجوانب المتصلة بحقوق الإنسان من الانتخابات والإعلام العام بشأن الانتخابات، ذات أهمية خاصة. ومما له أهمية مماثلة المساعدة التي تقدم لتقوية سيادة القانون، وتعزيز حرية التعبير وإقامة العدل، وللمشاركة الحقيقية والفعالة من جانب الشعب في عمليات اتخاذ القرارات" (الجزء الثاني، الفقرتان ٦٦-٦٧).

التجارب والحوارات الإيجابية

١١- شهدت العقود القليلة الماضية إنجازات بارزة في ميدان حقوق الإنسان. فقد وُضعت معايير عالمية، وتحظى بعض معاهدات حقوق الإنسان بقبول واسع النطاق وآخذ في التزايد، واستحدثت العشرات من إجراءات الرصد التي تتسم بتغطية واسعة. ويصدق الأمر نفسه على التعهدات الإقليمية حيثما توجد وعلى الصعد الوطنية تأخذ الديمقراطية في الانتشار، وتزايد الوعي بحقوق الإنسان والتثقيف في مجال حقوق الإنسان بدرجة كبيرة للغاية، وتقدم وسائط الإعلام والمنظمات غير الحكومية تقارير عن المشاكل، ويقوم عدد متزايد من البلدان بتجهيز مؤسسات قائمة و/أو تنشئ مؤسسات جديدة لأغراض التنفيذ. وقد يكون من المفيد تحليل الأسباب التي أدت إلى هذه التطورات وأفضل الطرق التي يمكن بها إدماج الدروس المستفادة في أنشطة التعاون التقني.

١٢- وفي ضوء التجارب الناجحة في الكثير من البلدان، ينبغي أن ينظر إلى المؤسسات الوطنية المستقلة لحقوق الإنسان كشركاء رئيسيين للتعاون التقني في ميدان حقوق الإنسان. فإنها كثيراً ما تقوم بدور الحافز على الصعيد الوطني. ويستحق الدور الذي تضطلع به في التعاون التقني اهتماماً أكثر تركيزاً، وكذلك موارد مالية إضافية، نظراً لتفردها في ضمان الإصلاحات الحقيقية والدائمة و"الشرعية الثقافية". ويمكن للمؤسسات الوطنية لحقوق

الإنسان أن تسد الفجوة التي كثيراً ما تحدث بين السيطرة الوطنية على النُهج المتعلقة بحقوق الإنسان وعالمية معايير حقوق الإنسان.

١٣- ولا يمكن أن تعزى مشاكل حقوق الإنسان بصورة دائمة إلى عدم وجود الإرادة السياسية. ذلك أنها قد تنجم أيضاً عن الافتقار إلى القدرات الوطنية الصحيحة أو الكافية لضمان احترام التزامات الدول في هذا المجال. وفي ضوء الدور الفريد الذي تضطلع به المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان ينبغي وضع خطة شاملة لتعزيز هذه

التجربة والتوسع فيها بقدر المستطاع في جميع البلدان. كما ينبغي تشجيع الدول على إعطاء الأولوية في خططها وبرامجها الوطنية المتعلقة بحقوق الإنسان لإنشاء و/أو تعزيز المؤسسات الوطنية المستقلة لحقوق الإنسان.

١٤- ينبغي تشجيع المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان على تقييم الاحتياجات في مجال التعاون التقني ووضع منهجيات ومؤشرات لمثل هذه البرامج. ويمكن تحقيق الكثير من الأهداف بهذه الطريقة: الآراء الخاصة بكل بلد، وإدماج العناصر الثقافية والسيطرة الوطنية على مجريات الأمور في عمليات التعاون، وضمان متابعة بناء القدرات، وتعزيز الاستدامة.

١٥- ومن المهم إقامة تعاون بين الجنوب والجنوب، بما في ذلك الإسهام في بناء القدرات وتقديم هبات عينية. وينبغي أن يهدف التعاون التقني إلى إنهاء التعاون التقني. ومن هذا المنظور، ينبغي التركيز بشكل خاص على تأهيل المدربين المحليين في القطاعات الرئيسية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان، وخاصة في البلدان النامية. ويمكن لهذا أن يعزز الثقافات الوطنية لحقوق الإنسان. وينبغي أن يشكل التدريب الوطني للمدربين في حد ذاته عنصراً رئيسياً في برامج التعاون التقني، ويجب تكراره بانتظام وإدراجه في مناهج المدارس، مثل مدارس القضاء، وأكاديميات الشرطة وغيرها من المؤسسات المماثلة. ومن شأن ذلك أن يشكل نهجاً مفيداً للغاية، ليس من حيث الاستدامة فحسب وإنما أيضاً لتخفيض تكلفة برامج التعاون وزيادة فعاليتها.

السيطرة الوطنية على مجريات الأمور

١٦- كما أشير أعلاه، فإن السيطرة الوطنية على مجريات الأمور لها دور هام في تعزيز حقوق الإنسان. ويمكن تحقيق بناء القدرات الوطنية في ميدان حقوق الإنسان على أفضل وجه بطريقة "مستحدثة داخليا" تحترم الرغبات الشعبية والثقافات المحلية. ولهذا الأمر أهمية في إرساء الطابع العالمي الحقيقي لقواعد ومعايير حقوق الإنسان وتفادي الاستغلال السياسي المزعوم أو الحقيقي لهذه القواعد والمعايير.

١٧- ويتطلب الإنصاف والدقة إيلاء اهتمام واف ومتساوٍ للاختلافات القانونية والثقافية والاجتماعية بين المجتمعات. ولم يبدأ مفهوم وحركة حقوق الإنسان مع اعتماد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في ١٩٤٨، والحقوق ليست حكراً على حضارة واحدة فقط. ويستدعي تحليل العوامل الثقافية في ميدان حقوق الإنسان عملية لا تتكرر بما فيه الكفاية، وعلاوة على ذلك فكثيراً، للأسف، ما يجري الاضطلاع بها بروح تتسم بالتشكك والمعاكسة. ويمكن فهم ذلك في ضوء أن مفهوم الخصائص قد بيَّن في كثير من الأحيان وبدرجة كبيرة جوانبه السلبية. ويمكن لتعزيز الحقوق والحريات أن يشكل تحدياً للمظاهر السلبية للمعتقدات القديمة العهد، أو التقاليد أو الممارسات الحكومية التي تحرم الناس من تكافؤ الفرص والمساواة في المعاملة وإن كانت قد اكتسبت مع مرور الوقت شيئاً من الشرعية الاجتماعية المفترضة. وليس لمثل هذه المعتقدات أو التقاليد أو الممارسات أساس أو جذور في الدين، لا نصاً ولا روحاً، وهي تتناقض في غالبية الحالات مع القواعد والقيم التي تعترف بها مختلف الأديان وتدعو إليها. ومن ثم يقتضي الأمر قدراً من التشكك، شريطة أن يظل الهدف هو الاحترام المتبادل والفهم الأعمق بين مختلف الثقافات. ولهذه الأسباب، فإن الحاجة إلى إجراء حوارات داخل الثقافات، وليس فقط بين الثقافات حاجة جلية، ولا يعوق تعزيز وحماية حقوق الإنسان شيء أكبر من اعتبارها إملاءات غربية.

١٨- وفي حين أن برامج التعاون التقني تطبق المعايير الدولية لحقوق الإنسان، فإنه ينبغي ألا يغيب عن الأذهان أن الحقائق الوطنية والثقافات والخصائص المحلية التي، إذا ما عرفت تعريفاً صحيحاً، يمكن أن تسهم على نحو بناء كقوة محركة في إحداث التغيير، مما يؤدي إلى تعزيز وحماية حقوق الإنسان بصورة أفضل وأكثر مصداقية. وينبغي أن تُحترم الخصائص الثقافية الإيجابية، عندما لا تتعارض مع التزامات الدولة في ميدان حقوق الإنسان، بحيث تولد طاقة إيجابية. وفي الواقع، وعلى عكس الاعتقاد السائد، ما زالت بعض البلدان الغربية تحتفظ أيضاً بخصائصها المميزة؛ ويمكن للعقلية التي تتقبل مفهوم الخصائص الثقافية التي تحظى بقبول شعبي أن تثري حركة حقوق الإنسان.

١٩- ويشكل توليد الدعم الإقليمي للتعاون التقني في ميدان حقوق الإنسان بُعداً هاماً يخدم أيضاً قضايا الشرعية الثقافية والسيطرة الوطنية على مجريات الأمور. وعلاوة على ذلك، تخلق النُهُج الإقليمية إمكانيات إضافية للتعاون التقني بين الجنوب والجنوب. ولا يمكن المغالاة في التشديد على أهمية دور المنظمات الإقليمية في هذا الصدد.

تنفيذ التعاون التقني

٢٠- وفي حين ينبغي أن تشكل رغبات الدول الأساس الرئيسي لبرامج التعاون التقني، فإنه من الضروري أيضاً مراعاة التوصيات المقدمة من هيئات المعاهدات والإجراءات الخاصة. ويمثل هذا مطلباً أساسياً لضمان الاتساق داخل نظام حقوق الإنسان، وتجنب الازدواجية والتنازلات، وتحقيق نتائج أفضل. وبالقدر الممكن، ينبغي إدماج برامج التعاون التقني في السياسات والخطط الإنمائية الوطنية بهدف إيجاد نهج وطني قائم على الحقوق. وينبغي دراسة إمكانية الاستجابة لطلبات التعاون التقني من جهات فاعلة أخرى غير الحكومات، مثل الأقليات أو النقابات (في حين أنه من المفهوم أن تنفيذ مثل هذه الأنشطة يحتاج إلى موافقة رسمية).

٢١- وينبغي الاهتمام على نحو مستمر بأكثر الطرق فعالية لتقديم المساعدة التقنية. وأثبتت التجارب أن نشر خبراء استشاريين أجانب قد لا يحقق بالضرورة أفضل النتائج من حيث التبادل والمتابعة الفعالين، ولا سيما عندما تكون مثل هذه الخبرة أو الاستشارة مستخدمة على أساس قصير الأجل. ومن الضروري والمفيد اللجوء إلى مثل هذه الخبرة عندما يحتاج الأمر إلى معارف خاصة أو خلفية محددة. بيد أنه من الأفضل، عند الإمكان، إعطاء الأولوية للتخصيص الوطنيين أو الإقليميين ولتثقيفهم وتدريبهم قبل اللجوء إلى الخبرة الدولية. ويعمق هذا النهج ثقافة حقوق الإنسان، ويضمن في الوقت ذاته السيطرة الوطنية في هذا المجال ونتائج مستدامة.

٢٢- ومن شأن إقامة شراكات مؤسسية محلية وإقليمية بين المنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية في مجالات التعليم والتدريب والبحث ومراكز الفكر وغير ذلك من الجهود الأكاديمية أن يسهم في بناء القدرات في مجال حقوق الإنسان وتعزيز هيكل مستدام وفعال لتنفيذ التعاون التقني. وبذلك يمكن تحقيق أهداف متعددة، بما في ذلك إدماج ثقافة حقيقية ومحلية في مجال حقوق الإنسان والوصول بالتعاون الدولي إلى مكانه الطبيعي أي أرض الواقع. وبهذه الطريقة، ستتمكن المفوضية من أن تصبح ما ينبغي أن تكونه بقدر ما يتعلق الأمر بالترويج ألا وهو: مركز امتياز، وجهة وصل، وبوتقة انصهار للتجارب المختلفة، وجهة تنسيق، وجهة تيسير، وجهة حافزة للوعي، وقوة تعبئة، وجهة مناصرة، وجهة لتدريب المتدربين، وجهة تحدد الثغرات.

٢٣- وتمشياً مع ذلك، سيكون من المفيد وضع قائمة بالشركاء المحتملين في برامج ومشاريع التعاون التقني في ميدان حقوق الإنسان. ويمكن أن تتضمن هذه القائمة جهات فاعلة دولية ووطنية، ومجالات الخبرة واللغات المتاحة. كما يمكن أن تيسر التعاون بين الجنوب والجنوب بالسماح للبلدان النامية بالوصول المباشر إلى الخبرة. ويمكن للاتصالات المباشرة بين شركاء متعددين أن تسفر عن حصائل أفضل ونتائج مستدامة ومن شأنها أيضاً أن تكمل جهود المفوضية وغيرها من الجهات الفاعلة التابعة للأمم المتحدة. وقد يكون وضع خلاصة وافية، سهلة الاستعمال، بشأن الممارسات الجيدة أداة مفيدة أيضاً لتنفيذ المزيد من التعاون التقني الفعال.

٢٤- ومن أجل زيادة فوائد الدروس المستخلصة من الممارسة إلى أقصى حد ممكن، ينبغي أن يتبع مشاريع التعاون التقني التي تُنظم تحت رعاية المفوضية أو بالتعاون معها تقييم للأثر، تتشاطر نتائجه جميع الأطراف المهتمة بالأمر. ومن المهم أيضاً أن تتأكد المفوضية من أن التعاون التقني لا يتداخل مع أنشطة الرصد التي تضطلع بها إذ إن خطى العمل كليهما قد يتأثرا نتيجة للتداخل. وفيما يتعلق بالاستعراضات والاجتماعات الدورية لتقييم مشاريع التعاون التقني التي تُنفذ تحت رعاية المفوضية أو بالتعاون معها فينبغي إجراؤها بأسلوب شفاف، وينبغي أخذ التقييمات في الاعتبار عند وضع التوجهات المستقبلية في مجال السياسات العامة. ويمكن أن يتوقع في نهاية المطاف قيام المفوضية وممثلي الحكومات المعنية والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان بإجراء تقييم ثلاثي الأطراف.

٢٥- وبالإضافة إلى الاستعراضات والتقييمات التي تشارك فيها الحكومات وغيرها من الشركاء المباشرين في برامج ومشاريع التعاون التقني، تتوافر كل الأسباب التي تحتم إجراء تقييمات خارجية مستقلة للمشاريع التي تضطلع بها المفوضية وغيرها من الجهات الفاعلة في هذا المجال. وبالنظر إلى الخبرة الفنية المطلوبة والمصالح المعنية، فإن ذلك يمثل عنصراً لا بد منه لتنفيذ التعاون التقني بكفاءة وفعالية.

٢٦- وفي هذه الورقة لا نتناول جميع الأموال من أجل مهام المفوضية في مجال التعاون التقني، كما لا نتناول مهام جهات فاعلة أخرى تابعة للأمم المتحدة في مجال التعاون التقني لأننا نضع في الاعتبار الإدماج في الأنشطة الرئيسية. ونحن ندرك الحجج القائلة بأن تمويل التعاون التقني ينبغي ألا يكون من الميزانية العادية للأمم المتحدة وأن التبرعات تجسد بطريقة أفضل الرؤية الأولية الواردة في الميثاق، إذا كان يراد بها استخدامها استخداماً غير مقيد أو إذا اعتمدت لصندوق مشترك وحيد دون تخصيص لها.

ملاحظات ختامية

٢٧- إن واضعي هذه الورقة مقتنعان بأن القضايا التي أثيرت في ورقة العمل هذه تستحق المزيد من الاهتمام وإن كانت لا تتناول سوى جزء من مجال واسع. وكما جاء في المقدمة، يأمل واضعا هذه الورقة أنها ستؤدي إلى مناقشة مفيدة للغاية وعرض أفكار جديدة على اللجنة الفرعية.

- - - - -